



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

**Journal of International Economy
&
Globalization**



المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول إلى التنمية الاقتصادية

**The Developmental Elements of The Algerian Agricultural
Sector to Reach Economic Development**

أ. زلاطو نعيمة*، المركز الجامعي بتسمسيلت، الجزائر.

أ. حداشي حكيم، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

2019/09/01	تاريخ النشر:	2019/08/15	تاريخ القبول:	2019/07/05	تاريخ الإرسال:
الكلمات المفتاحية		الملخص			
النتائج المحلي الإجمالي؛ القطاع الفلاحي؛ سياسات فلاحية؛ المقومات التنموية؛ التنمية الاقتصادية.	<p>نظرا للدور الكبير الذي تؤديه الفلاحة في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق القيمة المضافة، وأهميتها الكبيرة في تأمين مصادر العيش والغذاء، أولت الجزائر القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بهدف تحسينه وتحسين الواقع الفلاحي من خلال تبني سياسات فلاحية وتنفيذ مخططات تنموية. ومنه تهدف هاته الورقة البحثية إلى معرفة المقومات التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر التي تقودنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.</p>				
Abstract			Keywords		
<p>L'agriculture joue un rôle important dans l'économie nationale, en termes de contribution au PIB et à apporter une valeur ajoutée, ainsi pour assurer les moyens d'existence et de la nourriture, l'Algérie a donné le secteur agricole d'une grande importance afin d'améliorer et d'améliorer la réalité de l'agriculture par en adoptant des politiques agricoles et la mise en œuvre des programmes de développement. Cette recherche vise à trouver les éléments de développement du secteur agricole en Algérie, ce qui nous conduit à la réalisation du développement économique hors du secteur des hydrocarbures.</p>			<p>PIB ; Secteur Agriculture ; Politiques Agriculture ; Les Fondements Du Développement; Le Développement économique.</p>		

* المؤلف المرسل: زلاطو نعيمة، الإيميل: Ihssan.economie@live.fr

1. مقدمة:

يغطي القطاع الزراعي بإهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الإحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات (القطن، الجلود، الصوف...)، وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية، ويمثل مصدرا لثروات إضافية للبلاد، ومن ثم تعمل على تحقيق الرفاهية، فكانت بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية، فلتحقيق أحد أهداف الإنمائية للألفية وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر مدقع والجوع، فمن بين كل أربعة فقراء في البلدان النامية يعيش ثلاثة في مناطق ريفية، ويعتمد معظمهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الزراعة لكسب عيشهم. ركزت الحكومات والمجتمع الدولي على وضع وتنفيذ برامج الزراعة من أجل التنمية التي يمكن أن تحسن حياة مئات الملايين من الفقراء في المناطق الريفية، ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، تعتبر الزراعة خياراً قوياً لتنشيط النمو، والتغلب على الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. كما أن نمو الإنتاجية الزراعية ضروري من أجل حفز النمو في قطاعات الاقتصاد الأخرى. ولكن تعجيل خطى النمو يتطلب زيادات حادة في إنتاجية الزراعة القائمة على الحيازات الصغيرة مقترنة بالمساندة الفعالة للملايين من الأشخاص المعتمدين على الزراعة القائمة على الكفاف من أجل العيش، ويعيش الكثيرون منهم في مناطق نائية. يتطلب التغلب على الفقر الواسع الانتشار في آسيا التصدي للتبائيات في الدخل الآخذة في التوسع فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. فمازالت بلدان آسيا ذات الاقتصاد سريع النمو موطناً لما يزيد على 600 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، وعلى الرغم من الهجرة الواسعة من الريف إلى المدن والمناطق الحضرية، سيظل الفقر في المناطق الريفية مهيمنا لعدة عقود قادمة من السنوات. ولهذا السبب، يركز تقرير "التنمية في العالم" (البنك الدولي، 2015) على كيفية تهيئة فرص العمل في المناطق الريفية من خلال تنويع مصادر الدخل باعتماد الزراعة ذات الاستخدام المكثف للأيدي العاملة والمنتجات الزراعية عالية القيمة المرتبطة بالقطاع الديناميكي غير الزراعي في المناطق الريفية. وفي كافة المناطق، ومع ازدياد شحة الأراضي والمياه والضغط الناجمة عن عالم آخذ في العوامة، فإن مستقبل الزراعة مرتبط أصلاً بحماية الموارد الطبيعية. ومع الحوافز والاستثمارات الصحيحة، يمكن تخفيف أثر الزراعة على البيئة، كما يمكن تعبئة الخدمات البيئية والاستفادة منها لحماية مستجمعات المياه والتنوع البيولوجي. ومما يبيح الفرص المثيرة للاهتمام بغية استخدام الزراعة لتشجيع التنمية في عالم اليوم: التوسع السريع للأسواق المحلية والعالمية، والابتكارات المؤسسية في الأسواق والتمويل والعمل الجماعي، وثورة التقنية البيولوجية وتقنيات المعلومات. لقد وصلت الدول المتقدمة إلى مرحلة متطورة في هذا المجال، مما أهلها للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وأصبحت السلة الغذائية للعديد من الدول النامية، وهذه الأخيرة عمدت إلى الاقتداء بالدول المتقدمة من خلال تبنيها إصلاحات للإسراع من الخروج من التخلف

الاقتصادي، غير أن غالبيتها وقعت ضحية تراجع اهتمام بالقطاع الفلاحي وتدهور أولويته بين باقي القطاعات الأخرى. يتميز القطاع الفلاحي بالدول العربية باعتماده على الأمطار، بالإضافة إلى الاعتماد المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم في تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية، كما يتميز بعدم الاستقرار نظراً لتقلب العوامل المناخية، ومحدودية الموارد المائية وبخاصة الأمطار. وقد بلغت مساحة الأراضي الزراعية الكلية حوالي 36.2 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في الدول العربية في عام 2006. ومن بين الأراضي المزروعة بالمحاصيل الموسمية، فقد بلغت نسبة الأراضي التي تعتمد على الأمطار حوالي 79 في المائة في العام نفسه. وقد أدت الظروف المناخية المواتية خلال عام 2007 والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة في بعض الدول العربية مثل استخدام مدخلات الإنتاج الحديثة من بذور محسنة وأسمدة ومكننة وري متطور وتربية وفق التقنيات الحديثة، إلى زيادة الإنتاج النباتي والحيواني. تراجعت نسبة العاملين في الزراعة إلى 27.7 في المائة من العمالة الكلية العربية في عام 2006، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الاستثمار في قطاع الزراعة واستمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تدني مستويات الخدمات الأساسية وتضاؤل فرص العمل المجدي في الوسط الريفي. ويعتبر نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي في الدول العربية متدنياً بالمقارنة مع نصيب نظيره في الدول المتقدمة والنامية. وعلى صعيد تجارة المنتجات الزراعية، فقد أدى النمو في الإنتاج النباتي والحيواني إلى تجاوز نسبة نمو قيمة الصادرات الزراعية نسبة نمو قيمة الواردات الزراعية مما أدى إلى تراجع العجز التجاري الزراعي في الدول العربية إلى حوالي 25 مليار دولار في عام 2006. وبالرغم من هذا التحسن، فقد استمر العجز الغذائي العربي في بعض السلع الغذائية الرئيسية حيث بلغ حوالي 18.1 مليار دولار عام 2006 غير أن نسبة الاكتفاء الذاتي ارتفعت لعدد كبير من السلع الغذائية الرئيسية. جاء تقرير للبنك العالمي سنة 1986 ليذكر أن النجاح الاقتصادي للدول النامية يتوقف بصورة رئيسية على النجاح في مجال الزراعة، والجزائر كغيرها من الدول النامية عرف القطاع الفلاحي لها عدة تغيرات وتحارب في مجال التنمية الزراعية، وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير والتنظيمات القانونية المختلفة، فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي أبرمتها (التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة، المستثمرات الفلاحية، والمخططات التنموية)، كلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي. هذه الإصلاحات أتت بإيجابيات للبيئة الاقتصادية الاجتماعية، لكن بالمقابل فهي لا تخلوا من السلبيات، لأنه رغم تشابه الأهداف إلا أن تأثيرها كان مختلف، فكل سياسة جاءت بتغييرات جزئية للعالم الفلاحي والريفي: إذ في المرحلة الأولى: مرحلة التسيير الذاتي 1963 - 1971 كانت تهدف إلى تنظيم القطاع الفلاحي وتثبيت مبدأ الاشتراكية في قطاع الفلاحة، لكن لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه برغم الإيجابيات التي حققتها. وأما المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الزراعية 1971 - 1981 فهي من أجل استغلال واسع للأراضي عصرنة العالم الريفي وتحقيق الهدف الأساسي في إثبات النظام الاشتراكي وتمديده في الفلاحة. تليها مرحلة إعادة الهيكلة والتنظيم بعد 1981 التي أتت من أجل توحيد وتنظيم قطاع الدولة وذلك بتنظيم القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية، إنشاء المستثمرات الفلاحية الاشتراكية وقطاع التنمية الفلاحية، وتخصيص الأراضي وإنشاء المزارع النموذجية، لتتخلى في

الأخير عن كل هذه الإصلاحات، حيث بدأت بالانسحاب تدريجيا عن متابعة قطاعها في التسيير. إذا بدأت بالتخلي عن متابعة أراضيها ماديا وتقنيا بعد توزيع الأراضي على شكل مستثمرات فردية وجماعية وتركت تخطيط الإنتاج عملية حرة للفلاحين. ثم كان هناك شبه انقطاع حيث انتهى دور الدولة، وبقيت نقطة واحدة مشتركة مع الفلاح وهي ملكيتها للأراضي، مع الاحتفاظ بالأقطاب الممتازة والوظيفية كالمزارع النموذجية كهيكل فلاح يمثّلها وتمارس سياستها عليه، والتخلي عن متابعة باقي الأراضي، فقد كان هناك فرز للوحدات الإنتاجية الجيدة. والسبب الرئيسي هو التعديل الاقتصادي الجديد والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي تبعته مرحلة انتقالية من خصوصية إعادة الهيكلة، لكن هذا الانسحاب خاصة على مستوى القطاع الفلاحي، خلق صعوبات كبيرة للفلاحين في التعامل مع الهياكل الموجودة في المحيط الاقتصادي الفلاحي، خاصة وأن نسبة كبيرة من المستفيدين في قطاع الدولة ليست لديهم ضمانات وإمكانات كافية لاستغلال الأراضي، ونخص بالذكر هياكل لدعم التموين (البذور والأسمدة) والتمويل (البنوك)، مما أدى إلى نتيجة حتمية ظهور نشاطات غير قانونية (كراء الأراضي، استعمالها للرعي.... الخ). ضف إلى ذلك عدم مراقبة الدولة لأراضيها تبعه انحراف الفلاحين عن ممارسة الدورات الزراعية وإتباع المسار التقني في نشاطهم الزراعي، مما نتج عنه ضعف الإنتاج أو عدم تطويره. عدم الاحتياط المسبق بإنشاء هياكل الإسناد للفلاحين لإدارة المخاطر التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني بسبب عدم انتظام الأمطار حسب المناطق والفصول بتطوير السقي التكميلي، تسويق البذور والنباتات المقاومة للجفاف لمواجهة المناخ شبه الجاف في الجزائر، ضعف تعبئة الموارد المائية، قصور خدمات دعم المستثمرات الفلاحية (القطاع العام والخاص) كما وكيفا وعدم استكمال إعادة تنظيم الخدمات من طرف الدولة لتحسين الإرشاد الفلاحي والتكوين والتسيير وتعميم نتائج البحوث، وعلاقة المستثمرات الفلاحية بالأسواق والتحكم في المعلومات الاقتصادية والتجارية (الأسعار وحالة السوق)، والقرض والتأمينات الفلاحية... الخ. عدم ملائمة التنظيمات المهنية الأساسية عبر شبكة الغرف الفلاحية وجمعيات المنتجين ومجالس الفروع المهنية المشتركة (التأطير التقني، الاحترافية، التسيير والمحاسبة، قدرات التحليل، التحكم في المعلومات المتعلقة بسير الأسواق... الخ). مطابقة النصوص التشريعية مع حركية الإصلاحات وإعادة الهيكلة النصوص التي تحكم الوضع القانوني للأراضي الفلاحية للأملالك الخاصة للدولة... الخ. وللنهوض بالقطاع الفلاحي تم وضع مخطط وطني للتنمية الفلاحية في جويلية 2000 الذي يمثل منفعة معتبرة للقطاع الفلاحي، فالتغيرات التي عرفها هذا الأخير لها دور أساسي في محاولة القضاء على كل العوامل السلبية التي تعيق الفلاحة. ورغم كل الإصلاحات التي عرفها هذا الأخير بالجزائر، إلا أن القطاع الفلاحي ما زال يتبع النمط التقليدي في استخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعاً متخلفاً بحيث أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة وتحقيق الأمن الغذائي للسكان، وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الإستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية. والسبب يرجع بالدرجة الأولى إلى تهميشه في مجال الاعتمادات الاستثمارية، واعتمادها على مصدر دخل رئيسي وحيد وهو النفط، مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج الزراعي وتراجع في معدلات نموه، مما زاد توسيع الفجوة بين الطلب والعرض خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد، مما زادت التبعية

الغذائية فارتفعت فاتورة الواردات الغذائية إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وأمام هذا الوضع وفي ظل التحولات الاقتصادية بات من الضروري تعميق الإصلاحات في القطاع الزراعي وتحريره من كل الممارسات البيروقراطية للأجهزة الوصية والبحث عن سياسة زراعية وإصلاحات تسد ثغرات الإصلاحات السابقة من خلال انطلاق ببرامج جديدة وإنشاء صناديق خاصة بتمويل القطاع الفلاحي، وتوجيه قروض طويلة ومتوسطة، وقصيرة الأجل من أجل خدمة التنمية الفلاحية الشاملة. يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدتها العالم، خاصة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي أصبحت تهيمن على التجارة العالمية، ومنها تجارة السلع الزراعية التي أدخلت لأول مرة في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في جولة الأورجواي والتوقيع عليها في مؤتمر مراكش سنة 1990، وليمكن القطاع الزراعي في الجزائر من تحقيق هذا الدور الهام، إنتهجت الدولة العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتجارية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت إقتصاد السوق والتحرير التجاري وإصلاح النظام المالي والنقدي وسياسة سعر الصرف، كما قامت بإصلاحات في منظومتها المؤسساتية والتشريعية والقانونية والبنوية لخلق بيئة ومناخ مناسب لتنمية الإستثمارات المحلية وجذب الإستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى تبني العديد من سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، من الإنتاج والتسويق والتصنيع الزراعي والتجارة الزراعية، منها تقديم الإعانات والقروض بدون فوائد أو ضمان هذه الفوائد، وتوزيع الأراضي الزراعية للإستصلاح، وشراء بعض المحاصيل الزراعية الأساسية بأسعار مرتفعة مشجعة، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي، كالبنية الأساسية من فتح الطرق والمسالك وبناء السدود وقنوات الري والصرف الصحي والخدمات الإرشادية والوقائية ومراكز البحوث علاوة على تدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، ومنه تتمثل اشكالية البحث التالية في:

فيما تتمثل المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري، للوصول الي التنمية الاقتصادية؟

وللاجابة علي هذا التساؤل تم التطرق الي ثلاث عناصر كالآتي:

أولا: مفهوم الفلاحة؛

ثانيا: المقومات التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر؛

ثالثا: أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر

2. مفهوم الفلاحة:

لقد شمل مفهوم الفلاحة نشاطات زراعية مختلفة وعليه تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة. ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفكرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تعميق الإختلافات بينهم وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة. تعني كلمة الفلاحة (الزراعة): الحقل أو التربة وكلمة الزراعة

مشتقة من كلمة AGRE أي العناية والرعاية CULTURE'. الفلاحة لغة: إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق. أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة ترتبط بعلاقات طبيعية وإجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض إنطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية. فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض. غير أن هذا التعريف لا يعكس أو لا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة، حيث أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة وأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كزراعة الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية. كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي. لقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الزراعة على المفهوم الحديث والضيق، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. أما المفهوم الواسع يتعلق بصنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية. غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي فإنها تعني نفس الشيء. إن الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون، للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها لاحتياجات للإنسان.

1.2 وظائف الفلاحة: تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فقد استطاعت هذه الأنشطة الزراعية بمنتجاتها المتنوعة من مواد أن تحرك مختلف القطاعات الاقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات أخرى. إذ أن الفلاحة كانت وستبقى مصدرا أساسيا لتوفير المواد الغذائية الضرورية للسكان. وإذا كان فيما سبق هناك تعارض بين الريف والمدينة أي بين الصناعة والزراعة، فإنه في الوقت الحالي يحدث العكس فكلاهما مكمل للآخر، إذ لا يمكن الإنطلاق من المدينة متناسين في ذلك الريف، بل لابد من إدماج الريف في التنمية الاقتصادية والإجتماعية الشاملة. وتتمثل أهم وظائفها في: توفير الغذاء، توفير المادة الأولية لإنطلاق الصناعة الغذائية، الزراعة مصدرا للعملة الصعبة، الزراعة وسيلة لتمويل التنمية، الزراعة تساهم في خلق سوق للمواد الغذائية، الزراعة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الزراعي الموسع، تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي، الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.

3. المقومات التنموية للقطاع الفلاحي بالجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن إمتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية تمكنها من إحتمال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد وفق الترتيب التالي:

1.3 الموارد الطبيعية: بمساحة 2.381.741 كم² تحتل الجزائر المرتبة الثانية بعد السودان في إفريقيا من حيث المساحة، تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما: ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي)، وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء). إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع الأقاليم المناخية من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ شبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب. وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي السائد في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها، وتشتمل علي نوعين من الموارد:

1.1.3 الموارد المائية للزراعة: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى الموارد الأتية: الموارد المطرية حيث قدرت كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر ب 14217 ملم مكعب حسب تقديرات منظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2014، الموارد السطحية وتشمل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، الموارد المائية الجوفية تقدر ب 33 مليار م مكعب وأن إحتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر ب 60 ألف مليار متر مكعب، المياه المعبئة يقدر حجمها ب 7.13 مليار متر مكعب منها ما هي مخزنة في السدود التي يقدر عددها ب 98 سد، بطاقة إستيعاب تقدر ب مليارين متر مكعب، بالإضافة إلى وجود 420 بئر غير مستغلة بسبب نقص التجهيزات وإرتفاع تكاليفها.

2.1.3 الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية قدرت بحوالي 42 499 430 هكتار لسنة 2011²، بمساحة اجمالية تبلغ 238 174 100 هكتار. وهي مصنفة كالآتي الي: الأراضي القابلة للزراعة المستعملة فعلا في الزراعة بالإضافة إلى الأراضي الغير مستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية إستصلاحها تقدر بحوالي 32 942 086 هكتار بالجزائر، أراضي صالحة للزراعة تبلغ حوالي 8 445 490 هكتار، ولا تمثل سوى 3.5% من المساحة الاجمالية للبلاد وهي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية أو متعة السنوات كنباتات الكلاء والأشجار المثمرة، أراضي المساحة المحصولية تبلغ حوالي 944 095 هكتار، وتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الإستعمال الكثيف الزراعي. إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوض القيام بإستثمارات ضخمة لإستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال سنة) وهذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب والأشجار المثمرة. الأراضي المسقية ولقد سعت الدولة إلى زيادة مساحتها حيث قامت ببناء العديد من السدود وحفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية إلا أنها تبقى محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي والمياه، يبلغ عددها حوالي 1 056 284 هكتار ولا تشكل 8/1 من المساحة الاجمالية للبلاد.

2.3 الموارد البشرية: يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية والإستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، لرفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل تحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان. و الجدول الموالي يوضح تطور العمالة الفلاحية كالآتي:

الجدول رقم (1): عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر.

السنوات	2005	2010	2012	2013	2014	% معدل النمو
بالزراعة العاملة القوى	3,096	3,318	3,368	3,387	3,401	0.4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة الفاو(قاعدة البيانات)2016.

تعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية لاتزال تنجز يدويا، بسبب قلة المعدات اللازمة؛ مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع وصل الي نسبة نمو تبلغ 0.4 % خلال فترة 2005-2014.

3.3 الثروة النباتية: بلغت الثروة النباتية 196776835 قنطار سنة 2011، يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، أهم المحاصيل التي نركز عليها نجد إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة.

4.3 الثروة الحيوانية: قدر مجموع الانتاج الحيواني ب 2028342 لسنة 2012³، وبلغت عدد رؤوس الماشية سنة 2011 ب 30454 الاف راس سنة 2011⁴. تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية إقتصادية بإعتباره مجال من مجالات الإستثمار الفلاحي؛ حيث يتميز بنوع من الإستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك إهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

5.3 الدعم المالي والتقني: إن تقدم مختلف القطاعات الإقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلاف مالي يحدد بحسب الإحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال. لقد حظي القطاع باهتمام بالغ في السنوات الأخيرة، وهذا بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في فترة التسعينات، ثم المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من الألفية الثالثة، الذي من خلاله تدخلت الدولة بشكل مباشر وفعال في البرامج والسياسات الزراعية، بإنشاء مجموعة من الصناديق وتطوير صناديق أخرى موجودة لتقديم العديد من أشكال ووسائل الدعم، والتشجيع للقطاع الخاص في مختلف النشاطات الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، وتوزيع الأراضي

للإستصلاح عن طريق الإمتياز، وزيادة حجم الإستثمارات العمومية في تنمية وتطوير البنية التحتية، والخدمات المساندة للقطاع، من خلال بناء السدود وقنوات الري والصرف وفتح الطرق وتوصيل الكهرباء وتطوير البحوث والخدمات الإرشادية والوقائية، وتدريب العاملين في إدارة القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى توفير مناخ الإستثمار، من خلال توفير الظروف السياسية والإقتصادية والتنظيمية، وسن العديد من القوانين والتشريعات المحفزة والمشجعة للإستثمارات المحلية، وجذب الإستثمارات الأجنبية، ولتعطي أكثر إمتيازات وضمانات لهؤلاء المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب. كما رافق هذه القوانين والتشريعات، إنشاء إطار مؤسسي يعمل على تأطير هذه الإستثمارات وتشجيعها، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، والمجلس الوطني للإستثمار CNI والشباك الوحيد اللامركزي GU، والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وتطوير الإستثمار MDPPI والتوقيع على العديد من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية وضمن الإستثمار والحق في التحكيم الدولي. قدرت ميزانية القطاع الفلاحي لسنة 2016 ب 50 مليار دينار، مخصصة لمرافقة الإستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا تدعيمات الخاصة في مجالات كالحليب والحبوب واستصلاح الأراضي.

6.3 التكوين والبحث والإرشاد الزراعي: يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الإستعمال الكفئ لوسائل الإنتاج والتقليل من النقص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، وطرق الري وغيرها...). ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدولة بتوفير مجموعة من الإمكانيات تمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات والمعاهد التكوينية ومراكز البحوث العلمية لتكوين الأعدان التقنيين والعمال المختصين، التقنيين الساميين في الصحة الحيوانية، مهندسين وبيطرة. يعتبر البحث الزراعي من عوامل نجاح تنمية الإنتاج ورفع المردودية، لما له من دور في تحسين حماية النباتات والحيوانات، لذلك قامت الدولة من خلال مخططات التنمية الإقتصادية إلى تكوين جهاز للبحث في المجال الزراعي الذي يضم ثلاث معاهد: المعهد الوطني للبحث الزراعي، المعاهد التقنية (إعداد مقاييس لإستعمال وسائل الإنتاج وصيانتها، البحث في تقنيات ملائمة للإنتاج، وضع خطط وأسس لضمان صيانة الآلات)، معاهد الوقاية والمكافحة (لضمان المراقبة والوقاية على الحدود والمصادقة على المنتجات الوقائية، التدخل عند ظهور الأوبئة والكوارث...). يقوم الإرشاد الزراعي بتوجيه الفلاح وامداده بالإرشادات والمعلومات والمعارف والخبرات التي يفتقر إليها، ويوجهه إلى الأساليب الحديثة المستعملة في الإنتاج الزراعي، كما يهدف الإرشاد إلى تحسين المردودية ورفع مستوى معيشة السكان. مؤطري هذا الجهاز هم (الإدارة، الأساتذة، المرشدين، المنتجين، ممثلي المعاهد والمراكز...) هذا البحث سمح لنا بالإتجاه نحو مقارنة تربط بين المفاهيم المنهجية، الأهداف والمسائل المقدمة من مختلف سياسات الإرشاد الفلاحي هذا ما جعلنا نسلط الضوء على النظرة الجديدة للإرشاد بالنسبة للبيئة.

7.3 الإصلاحات الزراعية في الجزائر: يعرف الإصلاح الزراعي بأنه: "مجموعة الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العامة لإحداث تغييرات إيجابية في الحقوق المتعلقة بالأرض الزراعية من حيث ملكيتها وحياتها

والتصرف بها، لينجم عن هذه التغييرات إلغاء احتكار الأرض الزراعية أو تقليصه وضمان توزيع أكثر عدالة في الثروة والدخول. ويتم ذلك عن طريق وضع حد أعلى للملكية الزراعية الخاصة لا يجوز تخطيه، والاستيلاء على ما يتجاوز هذا الحد من أراض وتوزيعها على فقراء الفلاحين المستحقين وفقا لشروط وأولويات تختلف باختلاف الأوضاع السياسية والاقتصادية والسكانية والاجتماعية لكل بلد. والإصلاح الزراعي بهذا المعنى المحدد الأكثر شيوعا يركز على إصلاح نمط توزيع الأرض، أي على تحقيق العدالة وفتح الطريق أمام تحرير الفلاحين اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من استغلال إقطاعي أو شبه إقطاعي. وقد يتسع مفهوم الإصلاح الزراعي لا ليركز على تحقيق العدالة فقط وإنما على تحقيق النمو أيضا. فيشمل في هذه الحالة بعض الإجراءات الكفيلة بتنظيم العلاقات الزراعية بين ملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها، وتدريب الفلاحين وإرشادهم وتنظيمهم في تعاونيات، وتطوير طرق زراعتهم ووسائلها، وتوفير القروض لهم ومساعدتهم في تسويق المنتجات الزراعية وإقامة وحدات إنتاجية زراعية على أسس جماعية متقدمة، وغير ذلك.⁵ وبالرجوع إلى تطور القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال فإنه مر بعد الاستقلال (1962-1982) بالتسيير الذاتي؛ إذ كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعاً مؤلماً حيث كانت منظمة الجيش السري التابعة للمعمرين تقوم بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة حتى لا ينتفع الجزائريون بعد الاستقلال من وجود أي إنجاز وقامت الدولة باتخاذ أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين دون مالك وهكذا ظهر نظام التسيير الذاتي الذي يعرف على أنه تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوروبيون وتم تأميمها، ثم تدخلت الحكومة الجزائرية بواسطة مراسيم مارس وأكتوبر 1963 بهدف تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستيلاء الجماعي من طرف الفلاحين على الأراضي وتم إنشاء نظام التسيير الذاتي حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار. ثم تلتها مرحلة الثورة الزراعية التي جاءت كنتيجة للوضع التي آلت إليها الفلاحة في البلاد آنذاك، وكذلك نتيجة للوضع الاجتماعي المتدهورة للمواطنين، والتباين الموجود بينهم، وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها". إذ تهدف إلى القضاء على التباين في توزيع الملكية، وكذلك دمج المواطنين البسطاء في التنمية الاقتصادية القومية، والرفع من دخولهم الشخصية، كما تهدف إلى تنظيم الانتفاع بالأرض والوسائل لفلاحتها بشكل ينجم عنه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة، وبموجب هذا القانون تم منح أراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء في الأراضي التابعة للملكية الدولة والبلديات أو في الأراضي المؤتممة؛ فبلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار نشأت عنها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا، وبعد 1970 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت مساعدات الدولة للفلاحين، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989). وفي سنة 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤتممة، حيث تم إرجاع 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. وأمام الآثار السلبية التي أحدثتها إلغاء الدعم الزراعي واستجابة لنداء الفلاحين وممثليهم قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين عوض الدعم للجميع، وذلك من خلال جملة

من الإجراءات والتدابير شملت تخفيض نسب الفوائد على القروض وإنشاء صناديق متخصصة للدعم (9 صناديق متخصصة تبعا لنشاطات فروع الإنتاج الزراعي)، مع تقديم إعانات (إعفاءات) جبائية وشبه جبائية للفلاحين.⁶ كما تم إصدار قانون سنة 1995 القاضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالية هذا القطاع. وشمل البرنامج أيضا إجراءات تهدف لدعم الاستغلال الزراعي وتوفير الشروط المحركة للإنتاج الزراعي، إلى جانب تطوير الصيد البحري وترقيته، وتحسين وسائل الصيد، توسيع وتهيئة موانئ الصيد وتوجيه الاستثمار الخاص إلى هذا القطاع. ليلها في سنة 1996 صدور تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وتأجيرها تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد نحو اقتصاد السوق. ثم جاء برنامج إعادة الهيكلة الذي مس كل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي، إلا أن القطاع عرف تذبذبا في الإنتاج خاصة بالنسبة للحبوب باستثناء سنوات 1994 و1995 و1996 وهذا لاعتماده كليا على المناخ، إذ عرفت الجزائر عدم انتظام الأمطار المتساقطة.⁷ وعقب الظروف السياسية الصعبة التي مرت بها البلاد، فإن السياسة الاقتصادية للدولة كانت تهدف أولا للعمل على إعادة تثبيتها في إطارها القانوني كمسئول على الأهداف الاقتصادية على المديين المتوسط والبعيد ومحرك لبرنامج تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية، ومن ثم شرع في تطبيق برنامجين تمويين، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و2004) وبرنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد على خمس سنوات من 2005 إلى 2009. فالبرنامج الأول، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كان من أهدافه الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7%، وقد رافق ذلك جملة من الإنجازات لفائدة السكان في مجال الصحة والموارد المائية والتنمية الريفية وفي عدة قطاعات أخرى. أما برنامج دعم النمو الاقتصادي فإنه يهدف لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، ومساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلاحة والتنمية الريفية.⁸ وعليه يمكن القول أن السياسات الزراعية المنفذة في الجزائر اتسمت في العقود الثلاثة الماضية بعدم الاستمرارية. فقد تميزت فترة الستينات بتجربة في الإدارة الذاتية وسياسة إعادة التحويل الجزئي لنظام الإنتاج. أما فترة السبعينات فقد عرفت المشاركة المؤسسية للدولة في إدارة القطاع، ليأتي في فترة الثمانينات الإصلاح الزراعي الذي حاول ضمان الانتقال السلس نحو اقتصاد السوق وتشجيع الزراعة الخاصة. وتحرير النظام وانسحاب الدولة في سياق برنامج التكيف الهيكلي في التسعينات ورغم ذلك لم تنجح في تحسين أداء القطاع. وتشهد الألفية الجديدة العديد من الإصلاحات التي نشطت القطاع ومساهمته في دفع وتيرة التنمية في البلاد.⁹

8.3 إتفاقيات وإصلاحات الزراعة في إطار الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة: عرف هذا القطاع إصلاحات جذرية تماشيا والتحولت الاقتصادية والإصلاحات التي قامت بها الدولة في القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى، بهدف تطوير الإنتاج الزراعي وتصحيح تشوهات السياسة السعرية المقننة للمنتجات الزراعية عند مراحل

الإنتاج والتوزيع، مما يسمح بترشيد نفقات الإنتاج لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية، وهذه الإصلاحات تمثلت فيما يلي:

- إعادة توزيع أراضي الفلاحة الإشتراكية في شكل مستثمرات فلاحية جماعية وفردية، من خلال تطبيق القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1991، الذي يثبت الحقوق العينية للمنتجين الفلاحين.

- إعادة النظر في تسيير القطاع الفلاحي من خلال تطهير النزاعات الفلاحية وتسويتها بإصدار القانون 63 - 1993 المتضمن التوجه العقاري، الذي يهدف إلى تحديد حقيقة الأراضي والعقارات في الجزائر المؤرخ في 16 / 11 / 1993 من الناحية التقنية، بالإضافة إلى الطبيعة القانونية للأموال العقارية وأساليب تدخل الدولة ومجموعاتها المحلية والمؤسسات العمومية، لتنظيم هذا الجانب الهام من حياة الدولة الجزائرية، مع تشجيع إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للخووص.

- إلغاء دعم أسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي بتوجه الدولة نحو التحرير الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج الفلاحي، بداية من سنة 1990.

- إلغاء كل أشكال الدعم عن المنتجات الغذائية وتحرير أسعارها، وربط دخول المنتجين بالإنتاج في نهاية 1991، لتتماشى مع الأسعار العالمية، ما عدا أسعار القمح بنوعيه والحليب.

- رفع القيود عن التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية بعد إصدار التعلية 61 - 21 المؤرخة في 1991 المواد الأساسية: الحبوب والحليب بقيا تحت إحتكار الدولة.

- إنشاء مجموعة من الصناديق الوطنية لدعم وتنمية القطاع الفلاحي، منها الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية بموجب مرسوم تنفيذي رقم 60 / 90 التي تعمل على تقاسم الإعانات والتحويلات المخصصة لتنفيذ عمليات دعم الدولة لترقية الفلاحة وتنميتها، لاسيما إعانات دعم الإستثمارات المنتجة التي يبادر بها المنتجون والمربون والحرفيون في إطار برنامج إستصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المسقية وتحسين المنتجات الإستراتيجية¹⁰، وكذا صندوق الضمان الفلاحي الذي أنشئ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 60 / 90 الذي يعمل على ضمان القروض القصيرة والمتوسطة الأجل التي تمنحها هيئات القروض لمنحطها.

1.8.3 الإتفاقيات الزراعية بعد الانضمام الي المنظمة العالمية للتجارة: يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات النشاط الإقتصادي في الجزائر، مما يعني أن الإصلاحات التي قامت بها الدولة إستجابة لمفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تطبق على هذا القطاع كذلك، غير أن القطاع الزراعي يتميز بوضعية خاصة لدى أعضاء المنظمة وفي إتفاقية الزراعة، فيما يخص النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي ودعم الصادرات، ففي مجال النفاذ إلى الأسواق فقد تم تفكيك جميع القيود غير الجمركية المرتبطة بالمنتجات الزراعية وتحرير إستيرادها وتصديرها، وتخفيض التعريفات الجمركية إلى النسب معينة على السلع مع تصنيف السلع الزراعية إلى ثلاث فئات هي:

- المنتجات التي تتسم بحساسية خاصة: وتتمثل في المنتجات الزراعية ذات الإستهلاك الواسع وتكون ضرورية لتوفير الإمدادات للسوق المحلية.

-منتجات تنافسية: وهي تشمل كل منتجات الفواكه والخضروات والمنتجات الغذائية الجافة، وهي تمثل أهمية كبيرة في الإنتاج المحلي وتخصص لها برامج خاصة في إطار دعم السياسة الفلاحية.

-المنتجات غير التنافسية: وهي المنتجات التي تدخل في الإنتاج المحلي وتكون ذات إنتاج غير كاف أو غير موجود أساسا(حيوانات التربية والبدور)، وبعض السلع كاملة الصنع أهمها(القهوة، الشاي والفواكه الاستوائية).

9.3 دور الدولة في حماية القطاع الزراعي: إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الإقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتوفير الإحتياجات الغذائية للسكان، وتقليل الفجوة الغذائية، وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام بما يلي:

أ. خلق المناخ المناسب وذلك من خلال وضع وتنفيذ السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الإستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي.

ب. إعادة هيكلة القطاع الزراعي وهذا من خلال العمل على:

-تنويع الإنتاج الزراعي حسب الميزة النسبية لكل منطقة من مناطق الجزائر، وخفض مساحة المنتجات ذات المتطلبات المائية العالية، والتركيز على المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والإستهلاك المناسب من المياه، وإتباع أساليب الري المتطورة والإستفادة من المزايا النسبية الطبيعية للمناطق المختلفة في إعادة توزيع المنتجات الزراعية، وتكثيف برامج الإرشاد الزراعي لتوعية المزارعين بأهمية المحافظة على الموارد المائية، والتركيز على توزيع الأراضي للإستصلاح في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية متجددة.

-تنمية الموارد المائية وزيادة عرضها عن طريق إستكمال الدراسات الجيولوجية، إلى تحديد حجم الموارد المائية الجوفية، والتوسع في إستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى التوسع في مشاريع المياه المحلاة لتصبح ذات أهمية في الشرب وزيادة حجم المياه الموجهة إلى الزراعة.

ج. توفير البنى التحتية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، وأن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وتكاليف التسويق، تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي مستصلحة والسدود وقنوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز التبريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ.

د. تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الرسمية المناطة بالتنمية الزراعية وفي مقدمتها الأجهزة المعنية بالتخطيط ورسم السياسات الزراعية، وكذلك أجهزة البحث العلمي والتطوير وأجهزة الإرشاد والخدمات الزراعية وأجهزة التمويل والتسويق وغيرها من الأجهزة الأخرى المرتبطة بالقطاع، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة والإستفادة من الأساليب التقنية والفنية والإدارية الحديثة، مما ينتج عنه زيادة الإنتاج والجودة وتخفيض التكاليف وجعل المنتجات الزراعية المحلية أكثر تنافسية داخليا وخارجيا.

هـ. العمل على تحسين القدرة التنافسية للصادرات الزراعي وذلك بالمشاركة في التكتلات الاقتصادية الشائبة والإقليمية والدولية

و. تطوير المواصفات والمقاييس ومواكبتها للإتفاقيات الدولية والإقليمية ومتطلبات الأسواق الخارجية والداخلية من العوامل المهمة في تطوير التسويق الداخلي وتنمية التجارة الخارجية الزراعية وتعزيز تنافسيتها وكفاءتها، وذلك بالعمل على تطوير وتنسيق وتوحيد الإجراءات والقوانين المتعلقة بالمواصفات الفنية والصحية والجودة وسلامة السلع الزراعية، وتحقيق الإنسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس مع الشركاء التجاريين، مما يمكّن من حماية المستهلك وتطوير التجارة الزراعية المحلية والإقليمية والدولية.

ز. رفع كفاءة النظام التسويقي وتحسين الخدمات التسويقية المختلفة مثل الفرز والنقل والتعبئة والتبريد والتخزين (معاملات ما بعد الحصاد).

ح. بناء قاعدة المعلومات التسويقية والتجارية عن الأسواق المحلية والأجنبية ورغبات المستهلكين والأسعار وقدرات المنافسين في الأسواق المحلية والدولية، وعن القوانين والتشريعات المطبقة في البلدان المستوردة والمصدرة، والبيئة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمناخية للبلدان المستوردة والمنافسة.

ط. تطوير البحوث والإرشاد في المجال الزراعي وهو ما يتطلب من الحكومة الجزائرية تطويرها في جميع المجالات التي لها علاقة بالزراعة، خاصة في إستنباط أصناف وسلالات جديدة من الحبوب وتحسين الأصناف الحالية ورفع الكفاءة الإنتاجية للثروة الحيوانية والداجنة، وتطوير أنظمة الري والصرف، وتحسين خواص التربة وحصر ومتابعة الآفات الحشرية والحيوانية والأوبئة التي تصيب الحاصلات الزراعية، والبحث عن تنمية الموارد الطبيعية الصحراوية، بالإضافة إلى الإهتمام بدرجة كبيرة ببحوث الأسمدة العضوية والأساليب الحديثة في مكافحة الآفات الزراعية بما يجد من إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية، مع تطوير بحوث المبيدات الزراعية للوصول إلى تركيبات لا تتعارض مع حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات كما يجب التنسيق والتكامل بين الباحثين في الزراعة والتصنيع الزراعي.

1.9.3 الإستفادة من قواعد إتفاقيات الحماية للمنظمة العالمية للتجارة لحماية القطاع الزراعي: وتمثل بالأخذ بالتدابير الوقائية لحماية الإنتاج المحلي بصفة عامة والإنتاج الزراعي بصفة خاصة، من الزيادات غير المتوقعة للواردات من أي سلعة، بشكل يسبب ضررا كبيرا فعليا أو محتملا للإنتاج المحلي، وتأخذ هذه الإجراءات تدابير وقائية عامة أو تدابير وقائية خاصة أو رسوم مكافحة الإغراق أو رسوم جمركية مضادة للدعم.

أ. **التدابير الوقائية العامة:** يتم اللجوء إلى التدابير العامة في حالة وجود إضرار خطير أو تهديد بإضرار خطير للإنتاج المحلي، يكون ناتجا عن الزيادة في المنتج المستورد زيادة مطلقة أو زيادة نسبية مقارنة مع الإنتاج المحلي. وتمثل في: -إجراء تعريفي يتمثل في زيادة رسوم الإستيراد، فرض المزيد من الأعباء والضرائب) ضرائب تعويضية على المنتج، حصص تعريفية أعلى على الواردات..الخ).

- التدابير غير التعريفية وتمثل في تثبيت حصة عالمية للإستيراد، فرض تراخيص إلزامية وأذون إستيراد، وغيرها من الإجراءات المشابهة للوقاية من زيادة الإستيراد، وفي بعض الحالات يمكن للعضو أن يتخذ كل من التدابير التعريفية وغير التعريفية في آن واحد على ذات المنتج (المادة 16 من إتفاقية المنظمة).

- يمكن للدولة أن تضع قيودا كمية كانت أو قيمة على المستوردات لحماية وضعها المالي وميزان مدفوعاتها، وكذلك لمواجهة المزيد من الإنخفاض في رصيدها الإحتياطي في الحالة التي يكون فيها منخفضا أصلا، ويكون ذلك مشروطا بشرطين، الأول أن لا تزيد هذه القيود على الحاجة الحقيقية لها، والثاني أن تلغى حين زوال مبررات وضعها (المادة 12 من إتفاقية المنظمة).

ب. **التدابير الوقائية الخاصة:** تتمثل في أخذ التدابير ضد المصدرين لأي نوع من السلع الزراعية، إذا ما كانت أسعار إستيرادها أدنى من مستوى معين، أو إذا ما تعدت الكميات المستوردة منها مستويات معينة، فيسمح للدولة العضو بالزيادة في الرسوم ولا يسمح لها بفرض قيود كمية على الواردات، وأن لا تتعدى هذه الرسوم ثلث الرسوم الجمركية العادية، وأن يستمر تطبيق هذا الرسم فقط حتى نهاية السنة التي فرض فيها.

ج. **التدابير الوقائية ضد الدعم غير المشروع:** الدعم من المزايا التي تقدمها الحكومات إلى المنتجين والمصدرين للمنتجات، مما يترتب عليه تحسين أوضاعهم التنافسية في التجارة الدولية، ويؤدي في بعض الحالات إلى ممارسة غير عادلة، مما جعل إتفاقية الزراعة تصنّفه إلى دعم مسموح به مع شروط. تنشأ عن هذا الدعم آثار سلبية مع مصالح الأعضاء الآخرين من خلال تأثيره على الأداء التصديري أو على تفضيل إستخدام المنتجات المحلية على المنتجات المستوردة، مما يؤدي إلى إتخاذ إجراءات ضدها من طرف الدولة المتضررة في شكل رسوم تعويضية عندما يحصل ضرر مادي للمنتجين المحليين أو إجراء علاجي كتقديم تعويض إلى الطرف المتضرر، أو اللجوء إلى عملية تسوية النزاعات ضد الدولة العضو التي قدّمت هذا النوع من الدعم، والذي ترتب عليه وقوع ضرر خطير بالصناعة المحلية (الإنتاج المحلي)، وضياع أو إلغاء منافع مرتبة على العضوية في المنظمة، أو يعرقل صادرات الدول الأعضاء، أو يؤدي إلى خفض كبير في الأسعار.

د. **التدابير الوقائية ضد الإغراق:** بعد إثبات الإغراق والذي يكون ناتجا عن بيع سلعة بأقل من سعرها في بلد التصدير، أو في دولة ثالثة وحدوث الضرر أو التهديد بالضرر للصناعة المحلية المنتجة للسلعة أو لسلعة مماثلة وتوفر العلاقة السببية، يحق للدولة إتخاذ إجراءات مضادة للإغراق في شكل رسوم إضافية، تسمى رسوم مكافحة الإغراق تكون قيمتها معادلة لهامش الإغراق، والذي هو الفرق بين سعر البيع في بلد التصدير وسعر البيع في بلد الإستيراد، ويجوز للسلطات المتضررة أن تتخذ الإجراءات الوقائية في شكل رسم مؤقت، أو في شكل ضمان مؤقت بوديعة نقدية أو سند يعادل مقدار رسم مكافحة الإغراق لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر أو ستة أشهر، أما في حالة إثبات الإغراق فيستمر الرسم النهائي لمكافحة الإغراق لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ فرضه، كما يجوز للسلطات فرض رسوم إغراق بأثر رجعي على منتجات تم إستيرادها حتى مدّة 63 يوما قبل تاريخ تطبيق التدابير المؤقتة، إذا توفرت الأدلة الكافية لشروط الإغراق.

2.9.3 حماية القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي والدولي: تقوم على ما يلي:

أ. العمل على تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى المغربي: وهذا يتم في إطار اتحاد مغاربي فعال، من خلال الإنتقال من النشاط الإقتصادي القطري المنفرد إلى التعاون الشئائي، أو في شكل تكتل إقتصادي مغاربي. يمكن من تعزيز القوة التفاوضية لهذه الدول، ويكون لها دور فاعل ومشارك في عملية صنع القرار الإقتصادي الدولي، خاصة مع توفر الإقتصاديات المغربية على عوامل كثيرة تسهل إيجاد هذا التكتل، منها وحدة المساحة الجغرافية والثروة البشرية (63 مليون نسمة)، والتقارب في المستويات الإقتصادية والإمكانات النسبية التي تتميز بها كل دولة، مما يتيح للمؤسسات الجزائرية والمغربية فرصا أكبر في تبادل الخبرات وفي الإنتاج والتسويق وزيادة رأس المال الذي ينتج عنه الإندماج، خاصة في المجال الزراعي، ويخفف من تكاليف التحولات الإقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، كما أن هذا التكتل سيصبح شريكا قويا للطرف الأجنبي يضطره لقبول المشاركة ونقل التكنولوجيا.

ب. العمل على تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الإقليمي: يعتبر قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى نقطة البداية في قيام التكامل الإقتصادي في حالة تفعيلها والإلتزام بقراراتها، ومن ثم الإنتقال إلى إنشاء سوق عربية مشتركة، حيث أن وجود هذه المنطقة التجارية الحرة الكبرى تسمح بتسهيل حركة التبادل التجاري بين الدول العربية بصفة عامة، خاصة في مجال المنتجات الزراعية، نتيجة للميزات النسبية التي تتمتع بها هذه المنتجات في الأسواق العربية، وقدرتها على منافسة السلع غير العربية، وتخفيض العجز الغذائي، وتحسين الميزان التجاري الزراعي العربي مع العالم الخارجي. إن تنفيذ برنامج التحرير الكامل لكافة السلع المتبادلة، ومعاملة السلع الداخلة معاملة السلع الوطنية مع مراعاة القواعد والأحكام الدولية، يمكن أن يؤدي إلى تعديل الهيكل النوعي للإنتاج الزراعي في الدول العربية، والإتجاه نحو التخصص حسب الميزة النسبية التي تمتلكها كل دولة، وتعديل هيكل إستثماراتها وفقا لذلك، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول العربية، كما أن تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي وفق منظور مشترك يراعى فيه التخصص في الموارد وزيادة دور القطاع الخاص، وخاصة في مجالات التسويق الداخلي والخارجي، يؤدي إلى زيادة الإستثمارات في المشروعات المشتركة الكبيرة لتحسين البنية الإنتاجية والتسويقية والتصديرية والإستيرادية، وإلى زيادة الإهتمام بالمواصفات ومقاييس الجودة، ويساهم في خفض التكاليف التسويقية للمنتجات الزراعية، ويعزز الفرص التجارية ليس ضمن الأسواق المحلية فقط، وإنما يؤدي أيضا إلى رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية مع العالم الخارجي، مما يعطي حافزا كبيرا لإحداث درجة أعلى من التكامل بين قطاع الزراعة والقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، خاصة في مجال تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية وتصنيع مدخلات الإنتاج الزراعي، وهو ما ينعكس إيجابا على الأمن الغذائي العربي وعلى تطور كامل الإقتصاد العربي.

ج. العمل على تأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الدولي: ويتم ذلك بالإندماج إلى تكتلات إقتصادية أخرى ذات مصالح مشتركة، منها التكامل الإقتصادي مع الدول الإسلامية، والذي يعتبر إمتدادا للتكامل الإقتصادي العربي وأوسع منه بوجود بلدان غير عربية على مستويات متقدمة من النمو الإقتصادي، يجدر بالجزائر أن تقيم معها تعاونا إقتصاديا في المجال الزراعي كأندونيسيا وماليزيا وإيران، وحتى يقوم هذا التكامل بدوره يجب تفعيل الدور الإقتصادي

لمنظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال تفعيل دور البنك الإسلامي للتنمية الذي مقره بجدة في السعودية، الذي أسس بمساهمة جميع البلدان الإسلامية بما فيها الجزائر، ليقوم بتمويل برامج إستثمارية زراعية طموحة تشجع التجارة الزراعية البينية بين بلدان العالم الإسلامي، تجعلها تعظم الإستفادة من هذا التكتل وتواجه تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا توقيع الجزائر للعديد من إتفاقيات الحماية وتشجيع الإستثمار ومنع الإزدواج الضريبي مع عدد من الدول العربية والأجنبية بهدف توفير بيئة جاذبة للإستثمار، ذلك إلى جانب إتفاقيات التعاون الإقتصادي والتجاري مع الشركاء التجاريين في المناطق الجغرافية المختلفة.

د. العمل على تفعيل الشراكة الأورو-متوسطية في مجال الزراعي: تمثلت في التحرير الجزئي والتدرجي للمبادلات التجارية في المنتجات الزراعية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص، ليتم بعدها دراسة الوضعية وتحديد الإجراءات الواجبة التطبيق من طرف الجزائر والمجموعة الأوربية، ابتداء من السنة السادسة من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، مع المحافظة على الإمتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية الجزائرية، وعدم فرض قيودا كمية جديدة على الواردات، وإمكانية تعديل الأحكام الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية في حالة إصدار تشريعات خاصة، أو تعديل الأحكام الجاري العمل بها في مجال السياسة الفلاحية لإحدى الطرفين، وهو ما يعطي فرصة للجزائر لمراجعة السياسة الفلاحية والإسراع في تنفيذ برامج الإصلاح الزراعي وترقية الصادرات، بالإستفادة من التعاون التقني والتقدم التكنولوجي الأوروبي وزيادة الإستثمار الأجنبي الأوروبي والمشارك والدعم المالي، مما يسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين مستوى المواصفات والجودة وسلامة وصحة المنتجات الزراعية، خاصة ذات الميزة النسبية منها، تكسيها قدرة تنافسية في الأسواق الأوربية، وتوافق مع شروط المنظمة العالمية للتجارة؛ بالإضافة إلى هاته الإجراءات، يجب على الدولة القيام بالفهم الجيد والعميق للنصوص والقوانين التي تبنتها إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة إلى كل موضوع، والفرص والإمكانيات المتاحة لها وطبيعة المخاطر والتحديات المحتمل أن تواجهها، كما أن التمثيل الجيد كما وكيفا في المجالس والهيئات المختلفة في المنظمة، يسمح لها باكتساب الخبرة والتجربة في المفاوضات تزيد من قدرتها التفاوضية، وبمكّنها من التعرف أكثر على النواحي التي يمكن أن تحصل عليها الدولة من معاملة تفضيلية واستثناءات خاصة، تلجأ لها للضغط من أجل تخفيض الأعباء وتمديد فترات الإعفاء من تطبيق بعض الإجراءات والقواعد الخاصة بمعاملة الدول النامية.

4. أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية بالجزائر

يكتسب القطاع الزراعي دورا هاما وأساسيا في التنمية الإقتصادية والتنمية الشاملة من خلال تأثيره على معدل النمو الإجمالي للإقتصاد الوطني ككل، بفضل مساهمته في توفير الإحتياجات الغذائية الضرورية للسكان، وفي توفير العمالة للقطاعات الأخرى، ومصدر لتنمية القطاعات التي تعتمد على المخرجات الزراعية كمواد أولية لها، ومنفذا لمخرجات القطاعات الأخرى التي يستخدمها القطاع الزراعي في تطويره، وبالتالي يصبح القطاع الزراعي المساهم الرئيسي في تكوين الناتج والدخل الوطني لدولة.

و يمكن القول بأن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2000 - 2016 من 7,425583 مليون دج وهو ما يمثل زيادة في حدود 3,1608949 مليون أي بنسبة 8.94 % ، وهذا راجع للمكانة الاقتصادية التي يلعبها القطاع الفلاحي على حساب القطاعات الأخرى، ومنه يمكننا ان نستنتج بمدى مساهمة الإنتاج الزراعي في تغطية الطلب على الغذاء بالنسبة لبعض المواد الغذائية مما يقلل في معدل تبعيتها للخارج، حيث تتوفر الجزائر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الانتاج الغذائي، فالقطاع الخاص منذ 1990 لعب الدور الأساسي في تنمية وتطوير الصناعات الغذائية، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، ومن جهة أخرى ساهمت بصورة مباشرة في إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية، وخصوصا في مرحلة ما قبل التسعينيات، ومن أهم الصناعات نذكر: صناعات الحبوب، صناعة الزيوت، صناعة الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور... الخ. يعتبر حساب الناتج الداخلي الخام للقطاع الزراعي بمثابة مقياس مؤشر إقتصادي للحكم على مستوى نشاط القطاع الفلاحي في البلاد، حيث يعتبر المقياس الأكثر إستخداما لقياس درجة الأداء الإقتصادي القطاعي، والذي يعبر عن القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجها خلال فترة زمنية محددة تكون عادة سنة. يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعدددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها، يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة، وتطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الإتفاقيات لديها، وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان خاصة في المناطق الريفية، وكذا مساهمته في توفير المواد الغذائية الضرورية للسكان، ومساهمته في تطوير القطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي نظرا للعلاقة المتبادلة بينهما، من حيث تقديم المواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة من جهة، وكذا حاجة القطاع الزراعي للعديد من المنتجات الصناعية، كالأسمدة، مستلزمات الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وقد أثبتت التجربة أن تأخر الزراعة يمكن أن يهدد مسيرة التصنيع والنمو الإقتصادي في كامل فروع الإقتصاد الوطني. بالإضافة إلى ذلك يساهم القطاع الفلاحي في تنمية الإقتصاد الوطني ككل من خلال تصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل عملية التنمية الإقتصادية، دون أن ننسى دور عوائد الإنتاج الزراعي وما ينجم عنها من قوة شرائية تساهم هي الأخرى في تنمية الإقتصاد الوطني. يحتل كذلك القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد، وجزير بالذكر أن هناك تطور للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي الذي عرفت كذلك تزايد ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 بنسبة نمو تقدر بـ: 29.36 % فإن دل هذا فإنما يدل على إسهامات القطاع الفلاحي في مختلف مجالات الإقتصاد خارج قطاع

المحروقات التي يمكن حصرها في المجالات الرئيسية التالية، الإسهام في المجال الإنتاجي وفي المجال السوقي، وفي المجال الموردي وكذلك الإسهام بالمواد الخام، وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة للفرد.

5. الخاتمة:

إن القطاع الزراعي بالجزائر يتوفر على مقومات تنمية للقطاع الفلاحي تمكنه من الوصول إلى التنمية الاقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية (أراضي وموارد مائية وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الإعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا أو عموديا، بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات إستغلال الأراضي والري والبذور والشتلات المحسنة وراثيا، واستخدام السلالات الحيوانية الجيدة، ولقد إهتمت الدولة بتنمية القطاع بإتباع عدة سياسات للدعم، تماشيا والإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد بداية من التسعينات، من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية التي تعمل على دعم القطاع الفلاحي، وخاصة لإنتاج المواد الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب)، واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ثم تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بداية من سنة 2002 الذي أعطى إهتماما لدعم جميع النشاطات والفروع الفلاحية دون إستثناء، عن طريق تقديم العديد من أشكال الدعم التي إعتمدها مجموعة الصناديق التي أنشأت لهذا الغرض. من خلال تحليلنا لموضوع الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. يمثل القطاع الفلاحي إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، والتي تعني إستخدام الموارد المتاحة طبيعياً وبشرية ومالية وتكنولوجية، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية. والإنتاج الزراعي يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لإفراد المجتمع.

ب. تكمن أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في تنمية الروابط الأمامية والخلفية التي تشكلها مع بقية القطاعات الأخرى، من خلال إستخدام مخرجات القطاعات الصناعية والتكنولوجيا في القطاع الزراعي، واستخدام مخرجات القطاع الزراعي في الصناعات الغذائية والتحويلية كمواد خام أولية، كما يساهم في توفير الموارد النقدية من خلال التجارة الداخلية والخارجية، التي تخدم إحتياجات التنمية الاقتصادية، مما يعكس في النهاية على زيادة الدخل الوطني وفي نصيب الفرد منه، وفي زيادة حجم الإدخار ومن ثم حجم الإستثمار.

ج. لا تقوم التنمية الزراعية والاقتصادية إلا على وجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الإستثمار الزراعي، لإستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

يواجه القطاع الزراعي الجزائري تحديات كبيرة في حالة الإنضمام إلى المنظمة العلمية للتجارة، في إطار إتفاقية الزراعة والإتفاقيات ذات الصلة بالتجارة الزراعية، خاصة في مجال النفاذ إلى الأسواق الدولية والمواصفات والجودة ومعايير الصحة والصحة النباتية، والمنافسة الحادة للسلع الزراعية المستوردة للسلع المحلية؛ لمواجهة هذه التحديات يجب إستغلال الإمكانيات الهائلة غير المستغلة في القطاع الزراعي، وزيادة حجم الإستثمارات المحلية والأجنبية، والعمل على

تحسين معايير الصحة والصحة النباتية والمواصفات والجودة، واستغلال الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض المنتجات الزراعية، وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات، بالإضافة إلى الإنضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية والإتفاقيات الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة.

6. قائمة المراجع:

¹ محمد عبد العزيز عجمية: "الموارد الاقتصادية"، ص 87.

² Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

³ Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural، Estimation total Abattages (contrôlés et non contrôlés). EDITION 2014 Résultats 2010 / 2012 Volume n° 30

⁴ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

⁵ صلاح وزان، الإصلاح الزراعي، على الموقع: <http://www.arab-ency.com>.

⁶ رابح زيري، "حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2004، ص ص: 6-8.

⁷ بن لوصيف زين الدين، "تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي"، نادي الدراسات الاقتصادية، على الموقع: cee.nada@caramail.com، ص ص 13-14.

⁸ كلمة وزير العمل والضمان الاجتماعي السيد الطيب لوح أثناء مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف 30 ماي إلى 15 جوان 2007، جنيف، جوان 2007، ص ص: 3-4.

⁹ Omar Bessaoud، "l'agriculture en Algérie de l'autogestion á l'ajustement(1963-1992)،" options méditerranéenne، série B/n 8، 1994، P:1

¹⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15، المؤرخ في 12/04/1995، ص 20.